أبعاد اهتمام السياسة الخارجية الجزائرية بالدائرة الإفريقية

مماد صليحة*

الملخص:

تعتبر الدائرة الإفريقية من بين دوائر تحرك السياسة الخارجية الجزائرية في محيطها الإقليمي،إذ تصنف هذه الدائرة منذ صدور دستور 1989 والدساتير التي تبعته في المرتبة الرابعة بعد الدائرة المتوسطية،ومع ذلك فهي تكتسي أهمية بالغة كمجال جيوسياسي مناسب وملائم لحركية السياسة الخارجية الجزائرية في بيئتها الإقليمية،وترجع الأهمية التي تحظى بها هذه الدائرة ضمن أولويات سياسة الجزائر الخارجية إلى مجموعة من الأبعاد التي تعد بمثابة محددات مهمة تحكم توجه السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه دائرتها الإفريقية،تشمل هذه الأبعاد كلا من البعد الجغرافي،البعد التاريخي،البعد الأمني،والبعد السياسي والاقتصادي.

Abstract:

The African circle is considered as one of the circles of the Algerian foreign policy movement in its regional environment, and this circle has been classified since the promulgation of the Constitution of 1989 and the constitutions that followed it in the fourth place after the Mediterranean Circle. However, it has a great importance as an appropriate and suitable geopolitical space for the dynamics of Algerian foreign policy in its regional environment, and the importance of this circle in the priorities of Algeria's foreign policy is due to a set of dimensions which are important determinants govern the orientation of Algerian foreign policy towards its African circle. These dimensions include the geographical dimension, the historical dimension, the security dimension, and the political and economic dimension.

* باحثة دكتوراه من جامعة وهران -2-"محمد بن أحمد"، كلية الحقوق والعلوم السياسية.

تقر المواثيق والدساتير الجزائرية جميعها منذ الإعلان عن ميثاق طرابلس في جوان 1961 إلى يومنا هذا بافريقية الجزائر،وتؤكد بعد انتمائها الإفريقي،وهذا ما يشير إلى أهمية البعد الإفريقي في سياسة الجزائر الخارجية،إذ نص أول دستور للجزائر سنة 1963 على أن:" الجزائر جزء لا يتجزأ من المغرب العربي والعالم العربي وإفريقيا"[1]، وبهذا رتبت الدائرة الإفريقية في المرتبة الثالثة بعد الدائرة المغاربية والدائرة العربية حسب أهميتها بالنسبة للسياسة الخارجية الجزائرية[2]،ولقد بقيت الدائرة الإفريقية تحتل المرتبة الثالثة في أولويات سياسة الجزائر الخارجية إلى غاية صدور الميثاق الوطني ودستور 1976[3].وترجع أسباب هذا الترتيب إلى اعتبار صناع السياسة الخارجية الجزائرية المناطق الجغرافية الثلاث (العالم العربي ،المغرب العربي،وإفريقيا)مناطق جغرافية متداخلة يصعب الفصل بينها ،بحيث يعتبر المغرب العربي كيانا عربيا وإفريقيا، لأنه يشكل الجناح الغربي للعالم العربي،ويقع في الجزء الشمالي الغربي لقارة إفريقيا،وتحتل الجزائر موقع القلب منه[4]، ولاعتبارات تتعلق بالهوية ،جاء ترتيب الدائرتين المغاربية والعربية في المرتبة الأولى والثانية،تأكيدا من الجزائر على انتمائها وارتباطها الهوياتي الحضاري بالدائرتين المغاربية والعربية على أساس الدين واللغة ،في حين يربطها بإفريقيا البعد الجغرافي والتاريخي[5]،وتجتمع الروابط الجغرافية والثقافية والتاريخية عند الحديث عن دائرتها المغاربية.

وإن الملاحظ لترتيب دوائر سياسة الجزائر الخارجية حسب أولوياتها في مواثيق ودساتير الجزائر منذ الاستقلال إلى تاريخ صدور دستور 1976،أين احتلت الدائرة الإفريقية فيهم جمعا المرتبة الثالثة ،ومقارنتها بواقع الاهتمام بهذه الدائرة في سياسة الجزائر الخارجية خلال هذه الحقبة الزمنية، يلاحظ أن صانع السياسة الخارجية الجزائرية كان يركز بشكل كبير على الدائرتين الإفريقية والمغاربية أكثر من تركيزه على الدائرة العربية،كما أن نشاط وحركية الدبلوماسية الجزائرية على مستوى الدائرة الإفريقية، كان أكثر نشاطا وفعالية منه على مستوى الدائرتين المغاربية والعربية، رغم تصنيفها في المرتبة الثالثة من حيث أولوياتها،ويرجع هذا إلى إدراك الجزائر المبكر بضيق ومحدودية مجال حركة سياستها الخارجية على الصعيدين المغاربي والعربي مقارنة بالمجال الإفريقي[6]،فعلى مستوى البيئة المغاربية ،فقد تميزت

---

[1] المادة 02 من دستور 1963.

[2] Chikh Slimane, « La politique africaine de l'Algérie, », Annuaire de L'Afrique du Nord, 1979, Vol.17, p.3

[3] المادة 87 و88 من دستور 1976

[4] بهجت قرني،علي الدين هلال،**السياسات الخارجية للدول العربية** ،تر.جابر سعيد عوض(القاهرة:مركز البحوث والدراسات السياسية،ط.1،1994)،ص.214

[5] قط سمير، "السياسة الخارجية الجزائرية في إفريقيا: التطورات و المحددات ، " **المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية**،قسم الدراسات والعلاقات الدولية،في الموقع: http://democraticac.de/?p=43847

[6] **المرجع نفسه**

هذه الأخيرة بتوتر وعدم استقرار العلاقات البينية المغاربية بسبب النزاعات الحدودية ،واندلاع نزاع الصحراء الغربية الذي زاد من توتر هذه العلاقات،فضلا عن التباين في التوجهات الإيديولوجية والسياسية لأنظمة دول المغرب العربي في ظل الاستقطاب الإيديولوجي الدولي الحاد الذي كان سائدا آنذاك ،ووجود منافسين للجزائر من دول المغرب العربي(المغرب وليبيا) تسعى هي الأخرى للزعامة والهيمنة الإقليمية.

أما على مستوى الدائرة العربية،فقد اتسمت هي الأخرى أيضا بالنزاعات البينية العربية،وبروز مصر الناصرية كقطب مهيمن على الشؤون العربية،حيث كانت تمثل إلى جانب التيار البعثي في سوريا والعراق الفكر القومي العربي[1]،وهذا ما جعل الجزائر تدرك بأن دورها محدود في الدائرة العربية [2].وفي ظل أوضاع البيئتين المغاربية والعربية،لم تجد الجزائر سوى القارة الإفريقية كمجال جيوسياسي مناسب،تستطيع التنفس فيه بحرية لتمارس الأدوار التي رسمتها لنفسها غداة الاستقلال خاصة الدور الريادي في القارة ،ولتتمكن أيضا من تحقيق أهداف سياستها الخارجية لخدمة أغراض سياستها الداخلية،فضلا عن سعيها لاكتساب مكانة دولية،مستغلة في ذلك الأوضاع السياسية والاقتصادية التي كانت تعيشها أغلب دول القارة السمراء التي كانت تحت نير الاستعمار،وتتوق إلى التحرر والإنعتاق،وهكذا اتخذت سياسة الجزائر الخارجية الدائرة الإفريقية كمجال لنشاطها وحركيتها.ولقد استمر اهتمام الجزائر بدائرتها الإفريقية في سياستها الخارجية رغم تغير ترتيبها في أولويات أجندة سياستها الخارجية بعد صدور دستور 1989 والدساتير التي تبعته،حيث صنفت الدائرة الإفريقية في المرتبة الرابعة بعد الدائرة المتوسطية،ومع ذلك ظلت الدائرة إفريقيا المجال الجيوسياسي الأنسب لحركية السياسة الخارجية الجزائرية في محيطها الإقليمي.

-أبعاد اهتمام الجزائر في سياستها الخارجية بالدائرة الإفريقية:

يرجع اهتمام الجزائر في سياستها الخارجية بالدائرة الإفريقية إلى مجموعة من الأبعاد، نوجزها في ما يلي:

[1] **المرجع نفسه.**
[2] **المرجع نفسه.**

أولا:البعد الجغرافي:

إن الموقع الجغرافي للجزائر في منطقة شمال إفريقيا بامتداده من البحر الأبيض المتوسط شمالا إلى العمق الإفريقي جنوبا،يحدد جوارها الجغرافي جنوبا لمنطقة إفريقيا جنوب الصحراء * التي تتصل بها الجزائر عبر صحراء شاسعة تمتد في وسط شمال إفريقيا لتغطي حوالي 80%من مساحة الجزائر الإجمالية في القسم الجنوبي،وقرابة 20 %من مساحة الصحراء الإفريقية الكبرى**،وتتصل الصحراء الجزائرية في الجنوب والغرب بالمناطق شبه الجافة في منطقة الساحل (التشاد،النيجر،مالي،والسنغال)،و شرقا بالصحراء المصرية والسودانية. ونظرا لهذا الاتصال والامتداد الجغرافي للصحراء الجزائرية في عمق الصحراء الإفريقية الكبرى ،جعلها جسرا رابطا بين شمال القارة وساحلها الإفريقي جنوب الصحراء، وجعل الجزائر تشترك في حدودها الجنوبية مع ما يطلق عليه "**منطقة الساحل الإفريقي**" عبر دولة مالي والنيجر بحدود برية يبلغ طولها مع مالي حوالي 1376 كلم ،تمتد في منطقة صحراوية مقطوعة بطرق تجارية قديمة،ومع النيجر بمسافة 956 كلم،وتتميز هي الأخرى بطابعها الصحراوي،وتجتازها طرق للتنقل تستخدم من قبل التجار وقوافل الطوارق[1]،وبهذا تعتبر منطقة(الساحل الإفريقي) منطقة فاصلة وواصلة بين فضاءين جيوسياسيين متمايزين ممثلين في إفريقيا الشمالية (البيضاء) التي تنمي إليها الجزائر جغرافيا ،وإفريقيا ما وراء الصحراء(السوداء)،مع الإشارة إلى أن منطقة الساحل الإفريقي فضاءا إقليميا يمتد بين البحر الأحمر شرقا إلى المحيط الأطلسي غربا،وهو يضم جغرافيا مجموعة من الدول أهمها :السودان،النيجر،تشاد،مالي،موريتانيا،السنغال،ويضاف إليها لحسابات جيواقتصادية كلا من بوركينافاسو،نيجيريا،جزر الرأس الأخضر،والصحراء الجزائرية[2].

---

* يطلق على هذه المنطقة أيضا تسمية إفريقيا السوداء أو إفريقيا الزنجية،وتستخدم هذه المصطلحات لوصف المنطقة الواقعة جنوب الصحراء الكبرى في القارة الإفريقية. وتتكون إفريقيا السوداء أو جنوب الصحراء الكبرى من 42 دولة،تكون المناطق الإفريقية التالية:وسط إفريقيا،شرق إفريقيا،إفريقيا الجنوبية،غرب إفريقيا،بالإضافة إلى دول جزرية مثل:مدغشقر،الرأس الأخضر،جزر القمر،موريشيوس،ساوتوميه،برينسيب،سيشل.

** تعتبر الصحراء الإفريقية الكبرى من أقدم وأكبر الصحاري في العالم،إذ تبلغ مساحتها حوالي:7.770.000كلم مربع ،وهي تحتل الجزء الأكبر من شمال إفريقيا،ومعظم المنطقة العربية،تمتد حدودها شرقا من نهر النيل إلى المحيط الاطلسي غربا ،أما عن حدودها من الشمال إلى الجنوب ،فقد أختلف فيها ،فهناك من يجعل من سلسلة جبال الأطلس حدودا شمالية لها ،في حين هناك من أوصلها إلى غاية سواحل البحر الأبيض المتوسط(مرسى مطروح وبنغازي)،أما من الناحية الجنوبية،فهناك اختلاف أيضا في تحديد هذه الحدود بين نهر السنغال أو هضاب النيجر أو السودان(أنظر عبد الجليل ملاخ،"قبائل الملثمين الصحراوية ودورها في التمهيد لقيام الدولة المرابطية،"مجلة الواحات للبحوث والدراسات ،ع.15(2011)،ص.75،وتضم الصحراء الكبرى جغرافيا أحد عشرة (11) دولة بمساحات شاسعة،وهي: مصر،السودان،ليبيا،تونس،المغرب،الجزائر،موريتانيا،تشاد،مالي،النيجر،إيريثيريا.تتميز بجفاف مناخها،وقساوة الحياة فيها.

[1] Hocine Labdelaoui,**Op.,Cit**.,p.03

[2] جميلة علاق،**"استراتيجيات التنافس الدولي في منطقة الساحل والصحراء،"**،ص.01،في الموقع:
http://dspace.univ-setif2.dz/xmlui/bitstream/handle/setif2/350/alague.pdf?sequence=1&isAllowed

يكتسي الموقع الجغرافي لأي وحدة دولية قدرا من الأهمية في تحديد جوارها الجغرافي و توجيه علاقاتها الخارجية مع هذا الجوار إما في إطار علاقات حسن الجوار من خلال تعزيز المعاهدات الحدودية والاتفاقيات الاقتصادية وخلق مجالات للتعاون لضمان سلامة أقاليمها،أو تنحو منحى التوتر والصراع وقطع العلاقات بسبب مشاكل حدودية ونزاعات بينية لأن الحدود المشتركة تعتبر عاملا رئيسيا في النزاعات بين الدول،وعلى هذا الأساس ،فإن الموقع الجغرافي للجزائر يعد من أبرز وأهم محددات سياستها الخارجية التي كان لها تأثير كبير في توجيه سياستها الخارجية الإفريقية[1]،لأن موقعها في الضفة الشمالية للصحراء الإفريقية الكبرى،جعلها تولي أهمية كبيرة لجوارها الجغرافي الإفريقي الواقع في جنوبها سواء إبان مرحلة النضال الثوري أو بعد استقلالها،ولقد أخذ هذا الاهتمام بعد استقلال الجزائر خاصة، شكل علاقات تنحوا منحى التعاون والتضامن المشترك بين الجزائر والدول الإفريقية ضد جميع أشكال الاستعمار والامبريالية بهدف تحرير القارة الإفريقية سياسيا واقتصاديا،ولهذه العوامل،اعتبرت الجزائر منذ مطلع الستينات الدائرة الإفريقية التي تضم منطقتي "الساحل الإفريقي" و"إفريقيا جنوب الصحراء"،مجالا حيويا لها، وفضاءا جغرافيا مناسبا لتحقيق طموحاتها الدبلوماسية كدولة حديثة الاستقلال،وبالفعل مكن الفضاء الإفريقي الجزائر من لعب مجموعة من الأدوار كدور المعادي للاستعمار والمؤيد لحركات التحرر في مجال النضال ضد الاستعمار والامبريالية،ودور المستقل النشيط ، بالإضافة إلى دور الدولة القائد على المستوى القاري إلى جانب دول إفريقية أخرى تزعمت قيادة القارة السمراء،كما مثلت إفريقيا أيضا مجالا واسعا لتنويع شركاء الجزائر،وحقلا رئيسيا لانبعاث حركية سياستها الخارجية اتجاه العالم الثالث ،مما أتاح لها الحصول على أكبر قدر ممكن من التأييد لسياستها الإفريقية،ولقد استطاعت الجزائر من خلال هذه الأدوار التي لعبتها على الصعيد الإفريقي،والفرص التي أتاحه لها هذا الفضاء،اكتساب مكانة على الصعيد الإقليمي والدولي[2] .

ثانيا:البعد التاريخي:

لقد قامت مجموعة من الروابط التاريخية التجارية والسياسية والحضارية بين ضفتي الصحراء: بلاد المغرب شمالا التي تعتبر الجزائر جزءا جغرافيا منها،والبلاد الواقعة جنوبي الصحراء الكبرى التي اشتهرت عند المؤرخين العرب باسم"السودان الغربي" التي امتدت جغرافيا من المحيط الأطلسي غربا إلى

[1] Synthèse R.N./APS , « Lamamra salue les réforme politique et institutionnelles, »**Horizons,** Lundi16mai 2016,p.04,in :
http://www2.horizons-dz.com/IMG/pdf/16-05-2016bb.pdf
[2] Chikh Slimane,**Op.Cit**,p.04

أطراف بحيرة تشاد شرقا،ومن الضفة الجنوبية للصحراء الكبرى شمالا إلى نطاق الغابات الاستوائية جنوبا[1]،وتضم هذه المنطقة حاليا ما يعرف بدول الساحل الإفريقي،وإن هذه العلاقات والروابط التاريخية القديمة التي يعود تاريخها إلى عصور ما قبل الفتح الإسلامي لبلاد المغرب ،تؤكد العمق الإفريقي للجزائر وباقي دول المغرب العربي .

هناك مجموعة من العوامل التي ساهمت في قيام وتوطيد العلاقات بين ضفتي الصحراء الشمالية والجنوبية، أبرزها وأهمها جغرافية صحراء المنطقة الواصلة بين بلاد المغرب ومصر وبلاد السودان الغربي،و التي تميزت بانبساطها الطبيعي لعدم وجود عوائق طبيعية كالجبال والمرتفعات،وهذا ما سهل حركة انتقال الأفراد من مجتمعات الضفتين خاصة حركة الوفود والقوافل التجارية القادمة من الشمال ببلاد المغرب إلى الجنوب نحو بلاد السودان الغربي التي عرفت آنذاك بثرائها وازدهار نشاطها الاقتصادي والحرفي بسبب تعدد مواردها ووفرة مياه أمطارها وأنهارها [2]،وهذا ما جعلها تستقطب وفود التجار من بلاد المغرب للاتجار بأسواق مدنها*،حيث كان يجلب هؤلاء الملح والحبوب والتمور والثياب والأواني من بلاد المغرب[3]، ويقتنون الذهب والعبيد من منطقة السودان الغربي خاصة منطقة جنوب غرب إفريقيا السوداء التي كانت تعرف آنذاك بغناها بهذه الثروات التجارية[4]. وتعتبر الطرق والمسالك التجارية القديمة شواهد تاريخية على الاتصالات التجارية بين سكان الضفتين كطريق وادي درعة الذي يصل بين مدينة درعة الواقعة جنوب المغرب الأقصى شرقي إقليم السوس والدلتا الداخلية لنهر النيجر ،مرورا بجبال الجزائر لينتهي إلى نهر النيجر نحو أقدم حواضر السودان الغربي مدينة"جاو".وفي القرن الثاني الهجري ،عقب الفتح الإسلامي لبلاد المغرب،تنامت حركة القوافل التجارية المغربية المتجهة نحو بلاد السودان الغربي بشكل كبير في عصر الدويلات الإسلامية *في بلاد المغرب الإسلامي خاصة في عهدي الدولة المرابطية

---

[1] عبد الله عيسى ،"مجتمع السودان الغربي قبل الإسلام ،" المجلة الإفريقية للعوم السياسية،01 ديسمبر 2014،في الموقع: http://www.maspolitiques.com/mas/index.php?option=com_content&view=article&id=353:-lecturehist-&catid=10:2010-12-09-22-53-49&Itemid=7#.WCaeyvR0C1s

[2] محمد السنوسي العمراوي،**"الروابط التاريخية لدول ضفتي الصحراء،"**في:كتاب المؤتمر المغاربي الدولي حول:التهديدات الأمنية للدول المغاربية في ضوء التطورات الراهنة،الرهانات والتحديات،يومي الأربعاء والخميس 28/27 فيفري 2013.

* أشهر المدن التجارية بمنطقة السودان الغربي في هذه الفترة:مدينة"أودغست،مدن مملكتي مالي(تنبكت)وصنغي.

[3] عبد الله عيسى،**مرجع سابق**

[4] الطيب بوسعد،"الصحراء الجنوبية الشرقية الجزائرية من خلال المصادر الجغرافية الاسلامية وكتب الرحلات المغربية خلال العهد العثماني(وادي ريغ نموذجا)،مجلة الواحات للبحوث والدراسات،ع.15(2011)،ص.433.

** أشهر الدويلات الإسلامية التي نشطت فيها التجارة بين منطقة الشمال الافريقي والجنوب الصحراوي:دولة بني مدرار الخارجية بسجلماسة (140ه/757م) التي سميت آنذاك بدولة القوافل التجارية،الدولة الرستمية بتيهرت(160ه/776م)،الدولة الادريسية بفاس(172ه/788م)،الدولة الأغلبية بالقيروان(184 ه/800م)(أنظر:الطيب بوسعد،مرجع سابق،ص.432)

والموحدية،أين صاحبت الحركة التجارية بين الضفتين،حركة دينية تهدف إلى نشر الإسلام في بلاد السودان الغربي.[1]

ولقد كان للطرق التجارية الواصلة بين ضفتي الصحراء الكبرى دورا كبيرا في توطيد الاتصالات والروابط التجارية بين تجار بلاد المغرب الإسلامي والسودان الغربي،كما كان لها الفضل الكبير أيضا في تقوية أواصر الأخوة بين شعوب الضفتين من خلال تقوية علاقات التقارب والتزاوج بين العناصر السكانية المغاربية من بربر وعرب [**]وسكان بلاد السودان الغربي على إثر الهجرات المتلاحقة للوفود المغربية إلى بلاد السودان خاصة قبائل البربر من لواتة وزناتة وصنهاجة الذين استقروا في الصحراء الفاصلة بين السودان الغربي والشمال الإفريقي،ولقد سيطرت قبائل صنهاجة الجنوب على الطرق التجارية الغربية في الصحراء،وهذا ما مكنهم من استيطان قرى ومدن بالقرب من بلاد السودان كصنغانة وأدرار وبوغرات،والتوغل نحو جنوبه.و بفعل عوامل سياسية تتعلق بتأسيس الدولة المرابطية(454هـ-1062/541م-1147) ،وعوامل واقتصادية ومناخية تتعلق بالتجارة وتوفر المراعي ، امتد نفوذ قبائل صنهاجة الجنوب[*] من الجزء الجنوبي الغربي من الصحراء على طول المحيط الأطلسي بين بلاد البربر وبلاد السودان،ومن نهر السنغال جنوبا ومنطقتي سوس ودرعة شمالا إلى منطقة أدرار شرقا،كما تواجدت هذه القبائل أيضا بشكل كبير خاصة قبيلة"مسوفة" من الصنهاجيون في أغلب مدن السودان الغربي في مدن صنغي ومالي(تنبكت) التي استقر بها العديد من قبائل صنهاجة خاصة الطوارق منهم[2]، ونظرا لثراء مملكتي مالي وصنغي في بلاد السودان الغربي ونشاطهما التجاري المزدهر،كانت هي أيضا مقصدا وقبلة للتجار العرب الوافدين من شمال إفريقيا الذين استقروا هم أيضا بالقرب من نهر النيجر إلى جانب قبائل البربر من الطوارق،وربطوا علاقات تجارية مع السكان من السودانيين المقيمين على ضفاف نهر

---

[1] محمد السنوسي العمراوي،**مرجع سابق**.

[**] تكونت البنية السكانية لبلاد المغرب خلال هذه الفترة من العنصر البربري الذي مثل الأغلبية ،واعتبرت آنذاك قبائل صنهاجة حسب المؤرخ"عبد الرحمان ابن خلدون"أوفر قبائل البربر،.ويعتبر العنصر العربي ثاني العناصر السكانية لبلاد المغرب خاصة في العصر الوسيط الاسلامي.

[*]قبيلة صنهاجة هي قبيلة من أوفر قبائل البربر،استوطنت بلاد المغرب منذ القدم،ولقد اختلف المؤرخون في تحديد أصول هذه القبيلة،حيث نسبهم البعض إلى أصول بربرية،في حين اعتبرهم آخرون من نسب ولد "عبد شمس بن وائل بن حمير" الذين خرجوا من اليمن ،وارتحلوا إلى الصحراء. وعلى العموم ينقسم الصنهاجيون إلى قسمين،يمثل القسم الأول صنهاجة الشمال الذين أسسوا الدولة الزيرية (361-543ه/972-1148م)،والدولة الحمادية(408-547ه/1017-1152م) ،أما القسم الثاني فهم صنهاجة الجنوب الذين يطلق عليهم بالملثمين،ولقد استوطنوا منذ القدم الصحراء الكبرى،وارتحلوا فيها ،متنقلين بين أرجائها حتى بلغوا حدود بلاد السودان الغربي.وينحدر من قبيلة صنهاجة حوالي سبعين قبيلة أشهرها:لمتونة،جدالة،مسوفة،جزولة،لمطة ،ترغةومداسة وغيرهم.

[2] محمد السنوسي العمراوي،**مرجع سابق**.

النيجر،كما سكن العنصر العربي من قبائل توات وغدامس و أوجلة وفزان مدينة تنبكت في عهد حكم الاساكي ،وكانوا من أثريائها ووجهاء قومها[1].

توجد إلى جانب الروابط والعلاقات التجارية بين شعوب ضفتي الصحراء الإفريقية الكبرى روابط وعوامل سياسية ساهمت هي الأخرى وبشكل كبير في الاتصال السياسي والحضاري بين منطقة شمال إفريقيا(المغرب الإسلامي) وبلاد السودان الغربي(إفريقيا جنوب الصحراء) خاصة في العصر الوسيط الإسلامي (النصف الأول من القرن الخامس هجري الموافق للقرن الحادي عشرة ميلادي) الذي تشكلت فيه روابط سياسية قوية بين الضفتين على اثر قيام دولة قوية في الجنوب الصحراوي في الجزء الغربي من بلاد المغرب الإسلامي،سميت بالدولة المرابطية (454هـ-1062/541م-1147) التي توسعت شمالا نحو الأجزاء الغربية من المغرب الإسلامي وصولا إلى منطقة الأندلس بأوروبا،أما جنوبا،فقد شملت هذه الدولة أراضي غرب إفريقيا جنوب الصحراء،ولقد كان للدولة المرابطية الدور الكبير في نشر الإسلام بإفريقيا جنوب الصحراء[2]. ونظرا للتواجد الكبير والمنتشر لقبائل صنهاجة الجنوب (الملثمين) إلى جانب قبائل بربرية أخرى في المنطقة الواصلة بين إفريقيا الشمال وإفريقيا جنوب الصحراء ،ودورهم السياسي الهام في تأسيس الدولة المرابطية باعتبارهم نواتها الأولى[3] ، لعب الصنهاجيون و الزناتيون من البربر دورا بارزا في إقامة وربط العلاقات بين منطقتي شمال إفريقيا ومصر وبلاد السودان [4] ، كما كان لهم إسهاما كبيرا(صنهاجة الجنوب) في تشكيل التاريخ السياسي للمغرب الإسلامي من خلال تأسيسهم لأقوى دولة في بلاد المغرب الإسلامي "الدولة المرابطية"[5].

لقد أثرت العلاقات التجارية بين شعوب الضفتين الشمالية والجنوبية للصحراء الكبرى،بالإضافة إلى استقرار العنصر السكاني المغاربي في مدن السودان الغربي ،فضلا عن الفتوحات الإسلامية على الجانب الحضاري لبلاد السودان خاصة ما تعلق بنشر تعاليم الدين الإسلامي ،حيث ساهم اتخاذ القوات العسكرية الإسلامية المناطق الداخلية كنقاط انطلاق لعملية الفتح لتجنب الأسطول البحري البيزنطي المنتشر على طول السواحل الشمالية في احتكاك العرب الفاتحين بالتخوم الصحراوية كفتوحات "عقبة بن

---

[1] **المرجع نفسه**

[2] عبد الجليل ملاخ،"قبائل الملثمين الصحراوية ودورها في التمهيد لقيام الدولة المرابطية،"مجلة الواحات للبحوث والدراسات ع.15(2011)،ص.75-76

[3] عيسى بن الذيب،"المغرب والاندلس في عصر المرابطين:دراسة اجتماعية واقتصادية،480 ه-540/1056-1145م"أطروحة دكتوراه،جامعة الجزائر،2008-2009،ص.06

[4] محمد بو النعناع،"التركيبة البشرية للصحراء خلال العصر الوسيط" الصحراء نيوز،تاريخ النشر:11 ماي 2013،في الموقع: www.sahranews.com

[5] عبد الجليل ملاخ،**مرجع سابق**،ص.84

نافع" في الصحراء الليبية والصحراء الجزائرية ،وهذا ما زاد من توثيق العلاقات بين بلاد المغرب والجهات الجنوبية خلال مرحلة الفتوحات الإسلامية[1]،حيث كان للعلماء والفقهاء المغاربة الذين استقدمهم حكام بلاد السودان الغربي لاستشارتهم في أمور دينهم دورا إصلاحيا كبيرا في القضاء على الخرافات والجهل والأمية،ونشر الدين الإسلامي بين شعوب المنطقة[2]،وهكذا زادت شدة الروابط الدينية والحضارية بين شعوب منطقة الساحل الصحراوي الإفريقي الذي أصبح يدين أغلب سكانه بدين الإسلام،وشعوب منطقة المغرب العربي بما فيها الجزائر،وتظهر الروابط الدينية بين شعوب المنطقتين جلية من خلال انتشار الطرق التيجانية والقادرية في منطقة الساحل الإفريقي التي تجد أصولها في بلاد المغرب العربي خاصة الجزائر أين تنتشر الطريقة القادرية في منطقة"توات""الزاوية القادرية"،بالإضافة إلى زوايا أخرى تنتشر في الجنوب الجزائري،يقصدها طلاب العلم الشرعي من منطقة الساحل الإفريقي كزاوية"عين ماضي"،والزاوية التيجانية،وزاوية تلمسان وتيماسين[3] .

استمرت العلاقات والروابط قائمة بين شعوب ضفتي الصحراء الشمالية والجنوبية في التاريخ المعاصر خاصة خلال عهد التوسع الامبريالي الاستعماري الأوروبي الذي امتد نفوذه ليشمل أغلب مساحة القارة السوداء،وعلى إثر الحركة الاستعمارية التي تعرضت لها معظم الدول الإفريقية، توطدت العلاقات والروابط التاريخية بين دول المغرب العربي شمال الصحراء الكبرى، والدول الواقعة في جنوبها بفعل تضامن الحركات التحررية آنذاك في دول المغرب العربي مع نظيرتها في دول الضفة الجنوبية للنضال ضد الاستعمار وتحصيل الاستقلال ،ولقد كان لوحدة المصير،ووحدة الهدف والتاريخ المشترك دورا في إيجاد وتوطيد علاقات الدعم المادي والمعنوي بين هذه الحركات رغم الحدود التي اصطنعها الاستعمار[4]. وبعد استقلال دول المغرب العربي بما فيها الجزائر ،استمر اهتمامها بعمقها الإفريقي،وبلغ هذا الاهتمام ذروته خلال السبعينات،ولكنه تراجع بعد ذلك لصالح البعد المتوسطي واهتمام الدول المغاربية بالعلاقات مع أوروبا بسبب ثقل الإرث التاريخي(الاستعمار)وشبكات المصالح التي نسجت بين الطرفين مع مرور الزمن،متجاهلة بذلك أهمية عمقها الإفريقي .ولقد أثر تركيز دول المغرب العربي على التوجه نحو الشمال على حساب الجنوب في العلاقات المغاربية –الإفريقية التي تعمق الفصل فيها

[1] الطيب بوسعد،**مرجع سابق**،ص.432
[2] محمد السنوسي العمراوي،**مرجع سابق.**
[3] قط سمير،**مرجع سابق.**
[4] **المرجع نفسه**.

تدريجيا بالموازاة مع تطور البناء الأوروبي،وترسيخ تبعية المغرب العربي الاقتصادية لدول جنوب أوروبا إلى درجة أصبح فيها الدور الأوروبي الوسيط عاملا محددا للعلاقة المغاربية –الإفريقية [1].

وفي ظل الأزمات الأمنية التي تعرفها منطقة الساحل الإفريقي مع مطلع العقد الحالي، وما انجر عنها من تهديدات أمنية خطيرة تهدد أمن دول المغرب العربي كانتشار ظاهرة الإرهاب، وتنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية، ونشاط الجريمة المنظمة. و نظرا للبعد الإقليمي للأمن الذي فرضته هذه التهديدات، زاد اهتمام دول المغرب العربي بعمقها الإفريقي خاصة بعد إدراكها أن الأمن في منطقة الساحل والصحراء من أمن منطقة المغرب العربي.

ثالثا:البعد الأمني

يحدد الموقع الجغرافي للدولة طبيعة التهديدات الأمنية التي تهدد أمنها القومي ،وإن موقع الجزائر الجغرافي بجوار منطقة الساحل الإفريقي في الجنوب،يفرض عليها الاهتمام بما يحدث في هذه المنطقة التي يطلق عليها جيوبوليتيكيا تسمية قوس الأزمات الذي يربط جغرافيا السودان بموريتانيا مرورا بمالي ،التشاد والنيجر[2].ونظرا للازمات السياسية والأمنية التي تعرفها دول هذه المنطقة في مقدمتها مالي،والتحديات الأمنية الكبيرة التي تفرضها هذه الأزمات بحكم الجوار الجغرافي على الأمن القومي الجزائري ،زاد اهتمام الجزائر بجوارها الجغرافي الإفريقي بشكل كبير،وهذا ما يشير إلى أهمية البعد الأمني في تفسير اهتمام الجزائر بالشؤون الإفريقية في سياستها الخارجية خاصة منذ مطلع التسعينات،حيث اعتبرت منطقة الساحل الإفريقي مصدر تهديدات أمنية خطيرة للأمن القومي الجزائري نجمت عن نشاط حركات التمرد في شمالي مالي والنيجر ،ولقد زادت درجة هذا الاهتمام بعد الأزمة المالية عام 2013.

وبناءا على ما تقدم،تعتبر الدائرة الإفريقية بحكم الموقع الجغرافي للجزائر دائرة انتماء وتحرك جيوسياسي لها ولباقي دول المغرب العربي بسبب تموقع هذا الأخير في الجزء الشمالي الغربي للقارة السمراء،وامتداده جنوبا نحو العمق الإفريقي عبر صحراء شاسعة تغطي أغلب يابسة دول المغرب العربي (الجزائر و ليبيا من الجنوب،أغلبية أقاليم موريتانيا،و جميع إقليم الصحراء الغربية،بالإضافة إلى جزء من إقليمي تونس والمغرب الأقصى) ،وهذا ما جعل أمن دول المغرب العربي يرتبط بأمن دول إفريقيا جنوب

---

[1] عبد النور بن عنتر،"المغرب العربي وإفريقيا،"العربي الجديد،21 فبراير 2015،في الموقع:/www.alaraby.co.uk/opinion/2015/2/21

[2] فول مراد،"الانفلات الامني في دول الساحل...المقاربة الجزائرية لاستعادة الامن،"في:بلهول نسيم(محررا)،**حوارات الاقليمية والعالمية في منطقة الساحل والصحراء**(عمان:دار مكتبة الحامد للنشر والتوزيع،ط.1،2016)،ص.90

الصحراء،وجعل الجزائر بشكل خاص تربط من منظور جيوسياسي بين أمنها القومي وأمن أقطار المغرب العربي ومنطقة الساحل الإفريقي ،وهذا ما أكده الرئيس الراحل"هواري بومدين" في خطاب له اعتبر فيه منطقة المغرب العربي ،والمنطقة الفاصلة بين القاهرة وداكار،منطقة أمن قوي بالنسبة للجزائر،و لذلك حسب رأيه فإنه لا يمكن أن يحصل أي تغيير في هذه المنطقة دون اتفاق مع الجزائر*[1]،وهذا ما يؤكد بأن صانع قرار السياسة الخارجية في الجزائر،أدرك منذ الاستقلال الأهمية الأمنية الكبيرة لمنطقة الساحل الإفريقي بالنسبة للأمن القومي الجزائري ،هذا ما جعله يعتبر في وقت مبكر الدائرة الإفريقية والساحلية الصحراوية بشكل خاص منطقة حيوية حساسة في سياسة الجزائر الخارجية[2]،وعلى هذا الأساس، فإن منطقة أمن الجزائر تضم كل دول جوار الجزائر والدول المتاخمة لهذا الجوار،لأن أي اضطراب أو لا استقرار في هذه الدول،يمكن أن يخلق بؤرة عدم استقرار إقليمي،مما يؤثر سلبا على أمن المنطقة الساحلية الصحراوية، وأمن دول المغرب العربي،و بالتالي على الأمن الجزائري،وهذا ما يجعل ما يحدث في هذه الفضاءات الجيوسياسية من أهم الشواغل الأمنية لأمن الجزائر القومي،وتعتبر أزمة منطقة البحيرات الكبرى وأزمة التمرد في شمال التشاد المجاورة لجارتي الجزائر ليبيا والنيجر خير مثال على تداعيات أللاستقرار في هذه المناطق على الأمن الإقليمي في منطقة الساحل الصحراوي ،و أمن منطقة المغرب العربي[3].

تعتبر الطبيعة الطبوغرافية للحدود الجنوبية الجزائرية مع منطقة الساحل الإفريقي (مالي والنيجر) من بين أهم العوامل التي دفعت بالجزائر إلى الاهتمام أكثر بأمن هذه المنطقة،لأن الطبيعة الصحراوية للحدود الجنوبية بمساحتها الشاسعة وطول مسافتها وانبساطها لعدم وجود عوائق طبيعية كالجبال والمرتفعات فيها ،بالإضافة إلى انخفاض كثافتها السكانية خاصة في أقصى الجنوب أين تبتعد التجمعات السكانية عن بعضها بحوالي 700كلم بسبب جفاف مناخها وقساوة العيش فيها ،تجعلها سهلة الاختراق والعبور من جهة،وتصعب في الوقت نفسه عملية مراقبتها،ورصد تحركات المارين بها من جهة ثانية[4]، سواء تعلق الأمر بتدفق موجات الهجرة غير الشرعية عبر الحدود المالية –الجزائرية خاصة،حيث أصبحت الجزائر في السنوات الأخيرة بلد مقصد،وبلد عبور للمهاجرين غير الشرعيين من الأفارقة

---

* مقتطف من نص خطاب الرئيس"هواري بومدين" الذي جاء فيه ما يلي:" إن المغرب العربي والمنطقة الفاصلة بين القاهرة وداكار تمثل منطقة أمن قوي بالنسبة للجزائر،وأنه لا يمكن أن يحصل أي تغيير في هذه المنطقة دون اتفاق مع الجزائر"(أنظر قط سمير،مرجع سابق).

[1] عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري:الجزائر،أوروبا والحلف الأطلسي(الجزائر:المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع،2005) ،ص.43

[2] قط سمير،**مرجع سابق**.

[3] **المرجع نفسه**

[4] Ibid.,p.03

والآسيويين إما للاستقرار فيها،أو للوصول إلى ليبيا وتونس والمغرب،أو للتوجه نحو أوروبا* ،أو ما تعلق بنشاط الجماعات الإرهابية وجماعات الجريمة المنظمة الناشطة عبر منطقة الساحل التي اتخذت من المناطق الحدودية الجنوبية مرتعا وملاذا آمنا لها،وموقع انتشار استراتيجي لهم لضرب الحكومة الجزائرية داخليا وإحراجها خارجيا،وهنا تكمن خطورة تداعيات أزمات منطقة الساحل الإفريقي على الأمن القومي الجزائري،حيث أدت هذه الأزمات إلى تحويل المنطقة الحدودية الجنوبية للجزائر إلى قاعدة جغرافية لنشاط الجماعات الإرهابية المسلحة التي يؤدي تزايد نشاطها ضد السواح الأجانب في الجنوب إلى زيادة الضغوطات الخارجية على الجزائر لمحاربة ظاهرة الإرهاب في المنطقة أو السماح بتدخل أجنبي[1]،وأمام هذه التحديات الأمنية التي تفرضها الطبيعة الطبوغرافية للحدود الجنوبية الجزائرية في ظل الأزمات السياسية والأمنية التي تعرفها بعض دول منطقة الساحل (مالي خاصة) ،وبالنظر إلى الأهمية الاقتصادية الكبيرة للجنوب الجزائري الذي يحتوي على موارد طاقوية(البترول والغاز)تشكل العصب الأساسي لاقتصاد البلاد، تجد السلطة السياسية في الجزائر نفسها أمام تحدي كبير يفرض عليها تخصيص موارد بشرية ووسائل تكنولوجية متطورة لمراقبة حدودها،و ضرورة السعي أيضا إلى بناء علاقات تعاون إقليمي كبير بين الجزائر و دول الجوار لمواجهة خطر التهديدات الأمنية العابرة للحدود التي تهدد أمن دول المنطقة بأكملها[2].

لقد أدت علاقات التداخل والترابط الجيوسياسي بين أمن الجزائر وأمن دول المغرب العربي وأمن منطقة الساحل الإفريقي إلى تفاعل مغاربي إفريقي في المجال الأمني خاصة بعد الأزمات السياسية و الأمنية التي عرفتها دول الساحل الإفريقي في مقدمتها مالي مع مطلع العقد الحالي،وما انجر عنها من تهديدات أمنية خطيرة تهدد أمن الدول المغاربية كانتشار ظاهرة الإرهاب، وتنامي ظاهرة الهجرة

* هناك مجموعة من الطرق التي يسلكها المهاجرون غير الشرعيين للدخول إلى الإقليم الجزائري،أو الخروج منه والتوجه إلى دول أخرى،أهم هذه الطرق هي:- الطريق من غاو(GAO) في مالي إلى عين قزام في الجزائر مرورا بالمدينة المالية(Gidal)،الطريق من غاو المالية إلى إلى برج باجي مختار بالجزائر،مرورا بالمدينة المالية تاسليت(Tassalit)،الطريق من أقاداز(Agadez) بالنيجر إلى عين قزام وجانت بالجزائر مرورا بالمدينة النيجيرية(Chirfa)،ومن غدامس (Ghadamès)الليبية إلى بلدة برج مسعودة بالجزائر.يستعمل الطريق الاول والثاني المشار إليهما من طرف المهاجرين غير الشرعيين القادمين من مالي،غامبيا،موريتانيا،السنغال،الكوت ديفوار،غينيا،نيجيريا،في حين أن الطريقين الآخرين يسلكهم المهاجرون القادمون من النيجر،بوركينافاصو،الكاميرون،إثيوبيا،السودان،ومن دول أخرى في إفريقيا الشرقية ودول آسيوية.أما الطرق التي يمر بها المهاجرون للخروج من الاقليم الجزائري باتجاه دول أخرى هي كما يلي: -للوصول إلى ليبيا يمرون" ببرج مسعودة" الذي لا يبعد عن المدينة الليبية "غدماس" ،وللوصول إلى الحدود المغربية فيتم عن طريق "مغنية"و"بشار"و"مرسى العقيد لطفي" القريب من مدينة "السعيدية"و"الناظور" المغربية.ويمر المهاجرون غير الشرعيين بثلاث مدن جزائرية في الجنوب(تمنغاست،جانت،أدرار) للوصول إلى ثلاثة مدن تؤدي إلى الشمال وهي: ورقلة،عين أمناس،بشار،حيث أن الوصول إلى ورقلة يساعد للتوجه إلى مدن الشمال والوصول إلى الساحل،أو التوجه إلى المدن الغربية خاصة مغنية للوصول إلى الحدود المغربية.أما الطرق التي تمر على "عين أمناس"تؤدي إلى "برج مسعودة"أو"ورقلة" للوصول إلى الحدود الليبية أوالتونسية.أما الطرق التي تمر من بشار فهي تؤدي إلى الحدود المغربية أو المدن الشمالية الغربية للجزائر،مرورا بعين الصفراء،مشرية،تلمسان ،مغنية.

[1] عبد النور بن عنتر،**مرجع سابق**،ص.59.

[2] Hocine Labdelaoui,**Op.,Cit**.,p.03

غير الشرعية ،ونشاط الجريمة المنظمة.ونظرا لطبيعة التهديدات الجديدة العابرة للحدود والتي أدت إلى إعطاء بعد إقليمي للأمن، أدركت الدول المغاربية أن الأمن في منطقة الساحل والصحراء من أمن المغرب العربي، هذا ما دفعها إلى الالتفات بجدية إلى جوارها الإفريقي ،وان كانت الجزائر قد اهتمت بجوارها الساحلي مبكرا من خلال وساطتها في الأزمات التي عرفتها مالي والنيجر(تمرد الازواد).

رابعا:البعد السياسي

لقد شكل التاريخ المشترك وتقارب الانشغالات و وحدة الهدف بين دول القارة الإفريقية إبان الفترة الاستعمارية دافعا قويا لتقارب حركات تحررها الوطني التي كانت تناضل جميعها آنذاك ضد عدو مشترك (الاستعمار والامبريالية)،ونظرا لوحدة هدف النضال ضد الاستعمار لنيل الاستقلال والتحرر الذي جمع حركات التحرر الوطني على الصعيد الإفريقي،اهتمت دبلوماسية الثورة الجزائرية في وقت مبكر بالبعد الإفريقي لقضيتها،وراحت تراهن بشكل كبير على دعم ومساندة دول القارة المستقلة في ذلك الوقت،والتي خاضت هي الأخرى مسيرة الكفاح ضد الاستعمار،وبهذا اتخذت دبلوماسية الثورة الجزائرية القارة الإفريقية مجالا وساحة للتعريف بقضيتها،وجلب التأييد لها عبر ممارسة دبلوماسيو جبهة التحرير الوطني والحكومة الجزائرية المؤقتة نشاطا دبلوماسيا مكثفا على المستوى الإفريقي من خلال حضورهم لمؤتمرات ولقاءات الدول الإفريقية المستقلة آنذاك بغرض إدراج القضية الجزائرية ضمن اهتمامات الدول الإفريقية[1]،ويعتبر اجتماع "باندونغ" بتاريخ 18- 24 أفريل 1955،أول اجتماع إفريقي –آسيوي يؤسس لتوجه واهتمام الدبلوماسية الجزائرية بإفريقيا والعالم الثالث،ومنذ هذا التاريخ، استطاعت الدبلوماسية الجزائرية أن تحقق نجاحا دبلوماسيا هاما على الصعيد الإفريقي،حيث أصبحت منذ عام 1958 في مركز الاهتمامات الإفريقية،وحظيت بدعم ومساندة الدول الإفريقية المستقلة لقضيتها ونضال شعبها ضد الاستعمار الفرنسي،وتجلى هذا الدعم في مواقف الدول الإفريقية من القضية الجزائرية في المحافل واللقاءات القارية،حيث اعترفت بعض دول القارة في وقت مبكر بجبهة التحرير الوطني كممثل شرعي وحيد للشعب الجزائري خلال مؤتمر الشعوب الإفريقية بأكرا المنعقد بتاريخ 15-22 أفريل 1958.

وتضامنا مع الشعب الجزائري في كفاحه العسكري والدبلوماسي ،نظمت مختلف العواصم الإفريقية أسبوعا إفريقيا للتضامن مع الشعب الجزائري في 30 مارس 1958.وفي جويلية 1960،تناول مؤتمر الشعوب الإفريقية المستقلة ب"أديس أبابا" القضية الجزائرية وخرج بتوصيات بخصوصها تؤكد

[1] Chikh Slimane, **Op.Cit,** pp.1-2

ضرورة مواصلة دعم القضية الجزائرية،وجاء مؤتمر "أقطاب إفريقيا بالدار البيضاء المغربية"المنعقد بتاريخ 07 جانفي 1961 ليدعو هو الآخر باقي الحكومات الإفريقية إلى الاعتراف بالحكومة الجزائرية المؤقتة،وطالبها بمنع استخدام أراضيها في العمليات العسكرية ضد الشعب الجزائري،بالإضافة إلى دعوة الدول الإفريقية إلى سحب قواتها الإفريقية العاملة تحت القيادة الفرنسية بالجزائر ،والدعوة إلى تعزيز قوات جيش التحرير الوطني بمتطوعين أفارقة[1].

وبعد الاستقلال ،وعلى اثر مشاركة الجزائر في أول قمة افريقية في أديس أبابا المنعقدة بتاريخ 22-25 ماي 1963،أكدت الجزائر توجهها الإفريقي ،إذ أعتبر أول رئيس للجزائر السيد "أحمد بن بلة" من الآباء المؤسسين لمنظمة الوحدة الإفريقية،وهكذا انتقلت الجزائر إلى الاهتمام بالشؤون الإفريقية عبر استمراريتها في سياستها النضالية ضد الاستعمار والامبريالية على المستوى الإفريقي،ودعوتها الدول الإفريقية إلى الوحدة و التضامن والعمل المشترك في إطار منظمة الوحدة الإفريقية لتحرير إفريقيا[2]،لتنتقل الجزائر بعدها إلى الدفاع عن قضايا إفريقيا الاقتصادية خاصة في منابر المؤتمرات الدولية العالمية،وتساهم في تأسيس ما يسمى ب"الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا" "النيباد".

خامسا: البعد الاقتصادي:

لقد كان للعامل الاقتصادي هو الآخر دورا في دفع الجزائر إلى الاهتمام أكثر بالبعد الإفريقي في سياستها الخارجية ،ويرجع هذا إلى إدراك الجزائر المبكر منذ السنوات الأولى لاستقلالها بأن تعزيز وتكريس استقلالها السياسي والاقتصادي،وتحقيق التنمية الاقتصادية الداخلية،والتخلص من التبعية السياسية والاقتصادية للقوى الامبريالية،يرتبط بتحرير القارة الإفريقية سياسيا واقتصاديا ،وبهذا ربطت الجزائر إمكانية تحقيق أهداف سياستها الداخلية المتمثلة في تعزيز وترسيخ الاستقلال السياسي والاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية بضرورة بلوغ هدف تحرير القارة السمراء بشكل خاص و العالم الثالث بشكل عام، ولا يمكن تحقيق هذا الهدف حسب المنظور الجزائري إلا من خلال تشجيع التعاون والتضامن والعمل المشترك بين دول القارة للنضال ضد الاستعمار والامبريالية الذي يهدد إفريقيا ،و العمل على توحيد جهودها لاسترجاع سيادتها على ثرواتها لتمكين الشعوب الإفريقية من استغلال

[1] القواعد الخلفية للثورة الجزائرية،الجهة الشرقية 1954-1962،منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954،الجزائر 2007،ص ص.303-306

[2] Saïd Haddad, Saïd Haddad, « Entre volontarisme et alignement :quelques réflexions autour de la politique africaine de l'Algérie, » Dynamiques internationales, N° 7 ,Octobre 2012,p.03

ثرواتهم والتصرف في مواردهم الطبيعية بكل سيادة وحرية ،والدفاع أيضا عن حق إفريقيا في التنمية،وحقها في تأسيس علاقات اقتصادية دولية عادلة بينها وبين دول الشمال المتقدم[1]،ولهذا سعت الجزائر بمجهودات كبيرة إلى المطالبة في المحافل الدولية ،مستغلة في ذلك دورها الريادي في القارة الإفريقية لتحقيق مطالب اقتصادية تتعلق بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد يضمن عدالة العلاقات الاقتصادية لصالح دول إفريقيا والعالم الثالث بشكل عام[2]، وتجلى هذا من خلال مرافعة ودفاع الدبلوماسية الجزائرية باستماتة شديدة على مستوى الهيئات الإقليمية والدولية على حق دول العالم الثالث بما فيها دول القارة الإفريقية في استغلال ثرواتها الطبيعية ،وحقها في التنمية والتقدم ،وحقها في تحديد أسعار موادها الأولية .ويعتبر انعقاد الدورة الاستثنائية لجمعية الأمم المتحدة بطلب من الجزائر باسم دول عدم الانحياز في أفريل 1974، والخطاب التاريخي الذي ألقاه فيها الرئيس الجزائري "هواري بومدين" المطالب بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد يضمن عدالة العلاقات الاقتصادية بين المستغل من دول عالم الشمال،والمستغل من دول الجنوب محطة انطلاق جدية لنضال الجزائر الدولي ضد الامبريالية وتحرير اقتصاديات دول إفريقيا.

ونظرا لإستراتيجية الجزائر الطموحة في تحقيق تنمية اقتصادية داخلية ،ورغبتها في توسيع نفوذها السياسي والاقتصادي جنوبا،زاد اهتمام الجزائر بإفريقيا جنوب الصحراء بهدف تأمين أسواق جديدة لإنتاجها الصناعي المخطط بلوغه في إطار إستراتيجية الصناعات المصنعة التي تبناها النظام السياسي في عهد حكم "هواري بومدين" على المستوى الاقتصادي لإحداث التنمية الاقتصادية[3]،ولغرض تحقيق هذا الهدف،وتجسيد رغبة وطموح الجزائر في استمرارية الاتصال المباشر مع هذه المنطقة،وضمان استمرارية نفوذها السياسي والاقتصادي فيها،عمدت الجزائر منذ الاستقلال إلى عقد اتفاقيات اقتصادية ثنائية مع دول إفريقيا جنوب الصحراء،بلغ عددها حوالي سبع وثلاثين اتفاقية،خمسة وعشرون منها في المجال الاقتصادي،ولقد حرصت الجزائر نظرا لأهمية المنطقة بالنسبة إليها، على الاستمرار في إبرام مثل هذه الاتفاقيات،رغم عجز ميزانها التجاري مع هذه البلدان،ورغم ما كانت تمر به

---

[1] Idem.

[2] قط سمير ،**مرجع سابق**.

[3] Mohand Salah Tahi, Mohand Salah Tahi,"**The Maghreb states**,**Regional and Foreign policies 1973–1987**,"Thesis submitted to the University of Warwick in Fulfilment of the degree of Doctor of philosophy, University of Warwick Coventry ,England ,February,1988,p.265

من أزمات مالية[1]،وتراهن الجزائر في الوقت الحالي على ما يسمى بالدبلوماسية الاقتصادية لتعزيز حضورها على المستوى القاري الإفريقي،ولكن مع ذلك يبقى حضور الجزائر اقتصاديا في الدائرة الإفريقية ضعيفا،يحتاج إلى دفع كبير في مجال العلاقات الاقتصادي البينية الجزائرية –الإفريقية.

[1] قط سمير،**مرجع سابق**.